أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية

خالد موسى مصطفى العجارمة

أستاذ مساعد، جامعة تبوك - المملكة العربية السعودية

الملخص

يتناول هذا البحث أثر التوهم في توجيه بعض القراءات القرآنية، التي خرجت على مقررات أنظمة العربية في المستويين النحوي والصرفي، فكان التوهم مسوغا آمنا يلجأون إليه متى أعوزتهم الحاجة إلى اطراد القاعدة وفق معطيات المنهج المعياري، والنأي بها عن مواطن الشذوذ.

وقد أماط البحث اللثام عن مفهوم التوهم لغة واصطلاحا، معرجا على موقف النحويين والقرّاء من استخدام لفظ التوهم في القرآن الكريم.

وقد جاءت الدراسة في مبحثين؛ المبحث الأول: في القضايا النحوية في الاسم وفي الفعل، وقد تناول البحث المسائل التالية؛ أولا في الاسم؛ وفيه مسائل: النصب في موضع الجر، ومنه: النصب في موضع الجر بالتبعية، والنصب في موضع الجر بالإضافة، والنصب في موضع الجر بالعطف. ثم تسكين هاء الضمير المستحق الحركة، وتحريك (ياء) المتكلم المدغم فيه بالكسر، ومعاملة جمع التكسير معاملة جمع التصحيح، والإعراب لتوهم أصالة الحرف. ثانياً في الفعل، وفيه مسائل: النصب في موضع الرفع، والجزم على التوهم، وبناء الأمر المعتل الآخر على السكون تخفيفا، ودخول الفاء على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي.

أما المبحث الثاني فتناول القضايا الصرفية، وهي على النحو الآتي: الميم من كلمة (المحال) بين الزيادة والأصالة، وهمز الألف لالتقاء الساكنين، وهمز الواو لمخالفة الضمة قبلها، وتداخل لغتي الكسر والضم في (الحبك).

واختُتم البحث بأهم ما توصل إليه من نتائج، وهو أن التوهم النحوي: هو افتراض عامل ـ أو توهم عامل ـ في التركيب لتعليل الحركة الإعرابية. كما أن التوهم الصرفي توهم علة غير موجودة في الصيغة أو البنية لتفسير خروجها على مقررات النظام الصرفي. والمقصود بالتوهم في القرآن توهم المعربين والمفسرين والرواة علةً نحوية أو صرفية، يحمل عليها ما جاء في القرآن من مخالفة لقواعدهم المعيارية التي تعارفوا عليها؛ ولذا اجتهدوا في تخريج كثير من المسائل على هذا الحكم.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وآله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين.

يفسر اللغويون كثيرا من العلامات الإعرابية والتغيرات الصرفية حسب المعايير المستقاة من استقراء لغة العرب، بيد أن بعضا منها لم يوافق تلك المعايير والقواعد فلم يكن من سبيل إلا خروجها على ظاهرة التوهم؛ ليعودوا بها إلى ما أقروه من ضوابط وما صاغوه من قوانين نحوية كانت أو صرفية.

وقد شملت تلك المواضع مطلق كلام العرب، منثوره ومنظومه، ولم يخل القرآن الكريم بقراءاته المتعددة من هذه المواضع، مما جعلهم يبحثون عن مخرج آمن يحتجون فيه لذلك الخروج على مقررات الأنظمة اللغوية؛ إذ إن القرآن الكريم المنقول إلينا نقلا أمينا من خلال تواترٍ صريح حمله ثقات هذه الأمة ينبغي أن يُنزّه عن مظنة الوهْم، ودعاوى التضعيف، لذا جاءت هذه الدراسة لتكشف دور التوهم في توجيه القراءة القرآنية؛ حيث ركز النحويون على مصطلح التوهم في العطف (العطف على التوهم)، وهو المشهور عندهم، فجاءت هذه الدراسة كاشفة له في جميع أبواب النحو، فقد اعتبره النحويون أصلا من الأصول التي خرّجوا عليها ما شذّ عن أقيستهم، فتناولت هذه الدراسة التوهم في القرآن الكريم؛ لدفع ما قد يذهب إليه بعض ضعفاء العربية من أن التوهم ينال من ضبط القراء والرواة ويتهم بالغفلة، وهو ما يقدح في القرآن الكريم، حاشا لله.

تقوم الدراسة بذكر الآية الكريمة، ثم تذكر القراءة القرآنية التي وجهوها على التوهم، وتبين موقف القراء والمفسرين والنحويين منها، ثم يذكر الباحث موقفه منها.

وقد رجع الباحث إلى دراسات سابقة تناولت ظاهرة التوهم النحوي، ومن هذه

الدراسات (أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء) للدكتور حمدي الجبالي، و(التوهم عند النحاة)، لعبد الله أحمد جاد الكريم، فضلا عن كتب القراءات رواية ودراية، وكتب التفسير التي رصدت مجموعة من المواضع، التي وُجِّهت عليها القراءة.

فوقعت الدراسة في تمهيد يبين معنى التوهم لغة واصطلاحا، ويبين موقف النحويين من استعمال مصطلح التوهم مع القرآن الكريم، والتوهم وحملة القرآن، ومبحثين: يبحث الأول في القضايا النحوية في الاسم والفعل، ويبحث الثاني: في القضايا الصرفية.

التمهيد:

يشير ابن فارس إلى أن "الْوَاو وَالْهَاء وَالْمِيم: كَلِمَاتٌ لا تَنْقَاسُ، بَلْ أَفْرَادٌ. مِنْهَا الْوَهْمُ.... يقال: وَهِمْتُ أَهِم وَهْماً، إذا ذهب وهمي إليه. ومنه: قياس التهمة. وأوهمتُ في الحساب، إذا تركتَ منه شيئا. ووهِمْت: غَلِطْتُ"(١).

وقد جاء من هذا الأصل صيغة (التَّفَعُّل) يقال: توهَّم الشيء يتوهمه توهما، وهي صيغة تدل على الطلب والتكلف(٢)، فكأنه طلب صورة فوقع له خلاف الحقيقة، أي: وقع في (الوهْم)، أي: في الغلط.

ولذلك جاء في لسان العرب أن "الوهْم من خطرات القلب والجمع أوهام، وللقلب وهم، وتوهم الشيء: تخيله وتمثله، كان في الوجود أو لم يكن"(٣).

وجاء في الكليات: "وهمت في الحساب وغيره أوهم وهماً: إذا غلطت فيه"(٤)،

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة: ٦/ ١٤٩ (و ه م).

(٢) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: ج١٢/ ص٦٤٣.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ٦٤٣ (وهم)

(٤) الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ص٢٩٠.

وهنا يريد الغلط. ومنهم من قال: "هو تصور أمور وتخيلها، دون أن يكون لها وجود علي المستوى الواقعي أو الملموس، وهذا التوهم وسيلة تتصل بالعقل والفكر، فإنه قد يوصل إلى واقع وحقيقة، وقد يسفر عن غلط وسهو وخطأ"(١). وقد ذكر الجرجاني في التعريفات أن التوهم: "إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات"(٢).

لم يقتصر النحاة على استخدام هذا المصطلح (التوَهُّم)؛ بل استخدموا مصطلحات أخرى، منها: (الغَلَط) و(الوَهَل)، والوَهَل لغة: "وَهَل إلى الشيء يَوْهَل ويهيل وَيْهَلُ وَهْلا: ذهب وَهْمُه إليه"(٣)، ومعنى الوهل هو الوهم، وقد جاء في نظم الشاطبي؛ حيث قال:

مَـلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الاخْفَشُ يَاءهُ وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُونًا مُوَهَّلا(٤)

والتوهم في اللغة له جهتان:

الأولى: جهة المتكلم صاحب اللغة: فإذا تصورنا أن اللغة مجموعة من الأنظمة المتشابكة يتشكل في إطارها كلام الأفراد المنتمين إلى هذه اللغة، فإن التوهم يعني وضع المتكلم صوتا أو صيغة أو تركيبا أو دلالة في غير موطنه من النظام اللغوي الذي استقرت عليه أفراد البيئة اللغوية؛ نتيجة خلط وظيفي، ثم يجري عليه الأحكام اللغوية كما لو كان وضعا صائبا وفق ما أقره النظام اللغوي.

الثانية: جهة اللغوي المعياري المقعد؛ فإنه يعني توهم اللغوي علة غير موجودة، ثم يبني عليها حكما، كما توهم النحاة العامل مع عدم وجوده.

ودراستنا هذه تنصب على الوجهة المعيارية للتوهم في جانب التراكيب؛ حيث

(١) جاد الكريم، عبد الله أحمد: التوهم عند النحاة، مكتبة الآداب بجامعة القاهرة ١٤٢٢، ٢٠٠١، ط١، ص٢٨.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص ٧٩.

(٣) الفراهيدي، العين ج٤ / ص ٨٨.

(٤) الشاطبي، متن الشاطبية = حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، ص٦٤.

لجأ النحويون إلى التوهم تفسيرا لخروج اللغوي المتكلم على مقررات النظام النحوي الذي أقره المنهج المعياري، وقد اشتهر ذلك في باب العطف، فكثيرا ما يذكرون في التعليل لبعض أنواعه (الحمل على التوهم) وهو: "عطف قائم على التخيل أو الظن، يبيح للمتكلم الخروج بالكلام عن إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام؛ توهما لوجود عامل متوهم"(١).

وهذه الدراسة لا تتناول العطف على التوهم فحسب؛ بل تدرس توهم النحاة في أبواب أخرى غير العطف. ولعل النحاة انشغلوا بالتوهم في باب العطف، فاصطلحوا على تعريفه، ولم يصطلحوا على معنى خاص بالتوهم في الأبواب الأخرى، بل ذكروا أمثلة له في كتبهم، دون أن يعرّجوا على تعريفه.

ولا يقتصر الأمر على التوهم النحوي؛ بل لجأ الصرفيون أيضا الى تخريج بعض الاختلافات المهمة في البنيه على التوهم الصرفي، وهناك توهم في الدلالة؛ إذ توهم بعضهم المعنى، وستقتصر الدراسة هنا على الجانبين الأولين؛ لكثرة الأخير، الذي يمكن أن تتناوله دراسة أخرى.

ويمكننا القول بأن التوهم النحوي هو: افتراض عامل ــأو توهم عاملــ في التركيب لتعليل الحركة الإعرابية.

كما أن التوهم الصرفي توهم علة غير موجودة في الصيغة أو البنية، لتفسير خروجها على مقررات النظام الصرفي.

وعندما رأى بعض النحويين اختلاف الحركات الإعرابية مع قواعدهم؛ لجأوا إلى توهم عامل لتعليل هذه الحركات، وخصوصا أنها في نص فصيح، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو كتاب الله.

(١) محمد اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ص٢٤٦.

التوهم والقرآن:

المقصود بالتوهم في القرآن: توهم المعربين والمفسرين والرواة[1] علة نحوية أو صرفية، يحمل عليها ما جاء في القرآن من مخالفة لقواعدهم المعيارية التي تعارفوا عليها؛ ولذا اجتهدوا في تخريج كثير من المسائل على هذا الحكم.

وقد بالغ بعض علماء اللغة القدامى في استخدام مصطلح التوهم، ومنهم: الفراء، الذي أكثر من الاعتماد عليه في التخريج، في كتابه معاني القرآن، فالناظر في الكتاب يجد أن الفراء خرّج عليه كثيرا من المسائل، واعتمد على هذا المصطلح في التعليل والتفسير[2]، وتبعه كثيرون، ولكنهم أكثروا من استخدامه في باب العطف على التوهم، أكثر منه في غيره، وظهر التخريج عليه في أبواب النحو أكثر من غيرها.

وعلى الجانب الآخر قد تحرّز بعض النحويين من استخدام مصطلح التوهم أو الوهْم مع القرآن الكريم، واستخدموا مصطلحات أخرى، لا تحمل لفظ التوهم؛ كالحمل على المعنى بدلا من العطف على التوهم؛ تنزيها للقرآن الكريم كلام الله من مصطلح يحمل في طياته الغفلة والسهو؛ لذا شنّع بعضهم على النحويين قولهم بمصطلح التوهم في القرآن، وقال: كيف يجوز التوهم في القرآن؟[3].

وهذا ما دعا الباحث إلى أن يفرد لاستخدام المصطلح عنوانا في هذا البحث؛ لأن الجاهل ينسب الوهْم إلى القرآن، ولكنه في الحقيقة وسيلة اتبعها النحويون

(١) ذكر ابن مجاهد تقسيما لحملة القرآن الكريم، وذكر من ضمن الأقسام: من يتوهم، يُنظر: السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة، مصر: دار المعارف. ط٢. ١٤٠٠. ص: ٤٥ -٤٦، ويمكن الرجوع إلى: أبي العلاء المعري، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر. بيروت، لبنان، ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م. ص٢٠٠.

(٢) ينظر: حمدي الجبالي، أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد١٩، العدد(٢)، ٢٠٠٥، ص٣٣٠.

(٣) ينظر: الزركشي، البرهان في إعراب القرآن، ٤/ ١١٢.

لتعليل خروج العربي على مقررات نظام العربية الصرفي والنحوي، وأهم هذه التغيرات: الحركة الإعرابية. مما يجعلهم يفترضون بنية للنص غير البنية السطحية التي نراها، يزيدون فيها ما يعللون به الحركة الإعرابية أو التغير الذي لم يعتادوا عليه في قواعدهم، يقول الزركشي: "وهذا جهل منهم بمرادهم فإنه ليس المراد بالتوهم الغلط بل تنزيل الموجود منه منزلة المعدوم... ليبني علي ذلك ما يقصد من الإعراب"(١).

وقد رصدت الدراسة مجموعة من المواطن التي خرّجوا فيها العلامة الإعرابية في الآيات القرآنية تخريجا يعود بها إلى النظام اللغوي، فعندما واجه النحويون علامة إعرابية لا توافق المعايير النحوية التي حددوها ـ خاصة إذا حملتها قراءة متواترة ـ لجأوا إلى علة التوهم النحوي، وهم لا يعنون به توهم القارئ ولا الراوي، ودفعهم إلى ذلك أنهم لا يستطيعون القول بشذوذها؛ بل عليهم إتْبَاعها لقواعدهم وأقيستهم النحوية، فخرّجوها على هذا الباب.

ومن باب الأدب مع القرآن، حاول النحاة استخدام مصطلحات أخرى غير الوهْم والتوهم، ومن ذلك ما ورد عن السيوطي في باب العطف على التوهم؛ حيث قال: "وَإِذا وَقع ذَلِك فِي الْقُرْآن عُبِّرَ عَنهُ بالْعَطْف على الْمَعْنى لا التَّوَهُّم؛ أدبا"(٢)، فاستخدام التوهم وسيلة لتوجيه العلامة الإعرابية موجود، لكنّ التأدب مع القرآن يمنع استخدام هذا المصطلح الملبس.

(١) الزركشي، البرهان في إعراب القرآن، ج٤/ ص١١٢.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٣/ ص٢٣١.

المبحث الأول

في القضايا النحوية

أولاً: في الاسم

النصب في موضع الجر

وجاء ذلك على النحو الآتي:

١- النصب في موضع الجر بالتبعية:

وذلك في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، (ربِّ العالمين) فقُرِئ بخَفض الباء ونصبها ورفعها: فأمّا قراءة الخَفض، فقرأ بها السبعة، ووجهها ظاهر، وأمّا قراءة النصب، فقرأ بها زيدُ بن علي وطائفة، وأما قراءة الرفع فذكرها أبو البقاء في (إعرابه) ولم يُسْنِدْها(١).

وقد اختلفوا في تخريج النصب؛ فمنهم من قال: إنه نصب على المدح، ومنهم من قال: إنه نصب على النداء، ومنهم من نصبه بفعل؛ على توهّم أنّ مكان (الحمد لله): نَحْمَدُ الله ربَّ العالمين، فأجراه على ما يَصلُحُ في المَوضع، وهو ضعيف جدّاً(٢).

والوجه الذي يعني الدراسة هو النصب على توهّم أنّ مكان (الحمد لله)، نَحْمَدُ الله ربَّ العالمين، وهذا الوجه ضعيف؛ فقد ضعّفه أبو حيان بقوله: "وَقَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ نَصَبَ (رَبِّ) بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: نَحْمَدُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، ضَعِيفٌ؛ لأَنَّهُ مُرَاعَاةُ التَّوَهُّمِ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْعَطْفِ، وَلا يَنْقَاسُ فِيهِ"(٣). نستدل من هذا النص على أنّ أبا حيان لم يكن يأخذ بالتوهّم في غير

(١) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١/ ص٦، وينظر: الرعيني، تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص: ١٨ و ص٢٠.

(٢) انظر: الرعيني، تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، ص: ١٩.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج١/ ص٣٤.

باب العطف، وهذا الرأي فيه نظر؛ لأن كثيرا من النحويين قالوا بالتوهم في غير باب العطف، كما مر في التمهيد.

ويرى الألوسي أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه (الحمد)، وليس على التوهم الذي احتج به أبو حيان، مضعفا إياه، زاعما أنه من خصائص العطف(١).

وفي المسألة نظر؛ حيث يقول الألوسي: إن أبا حيان يرى تقدير الفعل توهما، وأبو حيان أراد أنه لا وجه لتقدير فعل من جنس الكلام الذي سبق، أي: (الحمد لله)، وهنا خلاف في استخدام المصطلح، حيث يرى أبو حيان أن هذه الحالة هي نوع من التوهم ولا يجيزه، ويرى الألوسي أنه تقدير ويجيزه. والحقيقة أنه لا يجوز؛ لأن القارئ لو قرأ بالنصب سيقع في محظور آخر وهو (الرحمن الرحيم)، فإذا بقيتا مجرورتين لم يجز. أما توجيه النصب على المدح فهو فَصِيحٌ لَوْلا خَفْضُ الصِّفَاتِ بَعْدَهَا، وَضَعُفَ إِذْ ذَاكَ. عَلَى أَنَّ الأَهْوَازِيَّ حَكَى فِي قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَرَأَ (رَبِّ الْعالَمِينَ، الرَّحْمنَ الرَّحِيمَ) بِنَصْبِ الثَّلاثَةِ، فَلا ضَعْفَ إِذْ ذَاكَ؛ وَإِنَّمَا تَضْعُفُ قِرَاءَةُ نَصْبِ رَبٍّ، وَخَفْضِ الصِّفَاتِ بَعْدَهَا؛ لأَنَّهُمْ نَصُّوا أَنَّهُ: لا إِتْبَاعَ بَعْدَ الْقَطْعِ فِي النُّعُوتِ"(٢).

ويمكننا أن نحمل النصب صوتيا في (ربَّ) على التأثر التقدمي حيث تأثرت حركة الباء بحركة الراء قبلها ففتحت، وهو ما يطلق عليه القدماء إتباعا، ولا يقدح في ذلك كونها حركة الإعراب؛ فكثيرا ما يأتي الحفاظ على الحركة الإعرابية بعد مبدأ السهولة الصوتية، ولذلك نظائر؛ فمنه: قراءة أبي جعفر (للملائكةُ اسجدوا)(٣)؛ حيث تأثرت حركة تاء التأنيث رجعيا بضم الجيم من (اسجدوا)،

(١) الألوسي، روح المعاني، ج١/ ص٨٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج١/ ص٣٤.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢١٠.

ولم يغن عنها كونها حركة إعراب، وما ذلك إلا إعلاء لمبدأ السهولة المتحقق في المماثلة، ولعلة خفة الفتحة له دور في هذا التأثر.

٢- النصب في موضع الجر بالإضافة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ [الحج: ٣٥]. قرأ الْجُمْهُورُ (الصلاةِ) عَلَى الْجَرِّ بِالإِضَافَةِ(١).

و"قرأ ابن أبي اسحق والحسن وعباس وعبد الوارث وهارون ويونس ومحبوب كلهم عن أبي عمرو (والمقيمي الصلاةَ) بنصب الصلاة، والتقدير (المقيمين الصلاة)، وحذف النون تخفيفا لا للإضافة، والألف واللام بمعنى الذي. وقرأ ابن مسعود والأعمش والبزي، عن ابن محيصن بخلفٍ، عن البزي في ذلك: (المقيمين الصلاةَ) بإثبات النون والصلاة بالنصب"(٢).

وقد ذكر سيبويه توجيه هذه القراءة في كتابه؛ حيث قال: "لم يَحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِبَ الاسمُ النّونَ، ولكن حذفوها كما حذفوها من الّلذَينِ والّذينَ؛ حيثُ طال الكلامُ وكان الاسمُ الأوّل مُنتهاه الاسمُ الآخِرُ"(٣). يقول الفراء: "ولو نصبت (الصلاة) وقد حذفت النون كَانَ صوابًا"(٤).

يقول القرطبي رحمه الله: "وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: (الصَّلاةَ) بِالنَّصْبِ عَلَى تَوَهُّمِ النُّونِ، وَأَنَّ حَذْفَهَا لِلتَّخْفِيفِ لِطُولِ الاسْمِ"(٥).

فقد نسب القرطبي التوهم إلى القارئ؛ حيث نصب (الصلاة) باسم الفاعل،

(١) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٦/ ص١١٢، والعكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج٢/ ص٩٤٢

(٢) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٦/ ص١١٢-١١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١/ ص١٨٦.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج٢/ ص٢٢٥

(٥) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، ج١٢/ ص٥٩.

دون وجود النون، ولعلّه أراد أن القارئ توهم وجود النون. والحقيقة أن هذه القراءة صحيحة، ولها وجه في العربية، وهو أن النون قد "تحذف جوازاً للتخفيف؛ إذا كانت في آخر اسم مشتق (أيْ: وَصْف) في أوله (أل) الموصولة"(١)، وهذا ما أشار إليه النحاة؛ قال أبو الفتح: أراد (المقيمين)، فحذف النون تخفيفا، لا لِتُعَاقِبَها الإضافة، وشبه ذلك باللذين والذين في قوله:

فإنَّ الذي حانَتْ بفلجٍ دماؤهُم هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ(٢)

حذف النون من الذين تخفيفا لطول الاسم، فأما الإضافة فساقطة هنا(٣).

والحق أن العلة التي ساقها سيبويه بقوله: "حيث طال الكلام"، تومئ إلى قضية صوتية، مفادها التخفيف؛ نظرا لطول التركيب المكون من اسم الفاعل (المقيمين) ومفعوله (الصلاةَ)، فكأنها قد حذفت صوتيا مع بقائها تقديرا، فلعل مصطلح التوهم هنا مضارع لمصطلح التقدير، كما أن تشبيههم لها بحذف النون من (الذين) في بعض اللهجات العربية، يجعلنا نعتقد أن القارئ يقدرها ويعتقد وجودها، ولا مشاحة في الاصطلاح، متى اتضحت الحقائق والمفاهيم.

٣- النصب في موضع الجر بالعطف:

وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِن كُلِ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ**﴾ [الصافات: ٦، ٧].

وقد أجمع القراء على قراءة (وحفظا) بإثبات الواو مع النصب، وهو ما جعل النحاة يبحثون عن علة للنصب، بتسليط عامل عليها؛ حتى تستقيم القاعدة وفق

(١) عباس حسن، النحو الوافي، ج١/ ص١٥٧.

(٢) البيت غير منسوب في: الفراهيدي، الجمل في النحو، ص٢٣٥. ولأشهب بن رميلة في سيبويه، الكتاب، ج١/ ص١٧٨، وفي المبرد، المقتضب، ج٤/ ص١٤٦، و ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص٦٧.

(٣) ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢/ ص٨٠.

نظرية العامل؛ فقال بعضهم: نصب (وحفظا) بمعنى وحفظنا هنا حفظا، كأنه قال: ونحفظها حفظا[١]، وقيل: معناه زيناها، على توهم سقوط الواو، أي: زينا السماء الدنيا بمصابيح حفظا لها[٢]، أو على تأخير العامل، أو حملا على معنى ما تقدم[٣].

وما يعني الدراسة، هو توهم حذف الواو، يرى من قال بهذا القول أن الواو ساقطة، وتصبح حفظا مفعولا لأجله، أي: إنا زينا السماء حفظا. وَزَعَمَ الْفَرَّاءُ أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ وَالْمَجِيءَ بِهَا واحد[٤]، وتمثل بقوله تعالى: (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا)، أي: حفظا.

وسقوط الواو يخالف رسم المصحف، ولم يسمع من القراء، لكن الذين أرادوا أن يفسروا الحركة الإعرابية في قوله تعالى: (وحفظا)، لجأوا إلى توهم سقوط الواو، ليوجهوه على المفعول لأجله، وما ذهب إليه الزمخشري هو أفضل توجيه للنصب، وهو أن "وحفظا، مما حمل على معنى إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا من الشياطين"[٥]، وهذا ما نرجحه، ونزيد على ذلك أن في النصب مخالفة صوتية، من شأنها أن تنبه السمع إلى العلة المتمثلة في المفعول لأجله، في مواءمة بين البنية العميقة (إنا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا)، والبنية السطحية في النص القرآني المجمع عليه (إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ وحفظا).

تسكين هاء الضمير المستحق الحركة

ضمير الغائب المتصل للمفرد المذكر يأتي على قسمين: الأول: قبل متحرك،

(١) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢١/ ص٤٤١.

(٢) الثعلبي، الكشف والبيان، ج٨/ ص٢٨٨.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٩/ ص٩١.

(٤) ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن، ج٢/ ص٢٠٥.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج٤/ ص٣٥.

والثاني: قبل ساكن؛ فالذي قبل متحرك إن تقدمه متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن يوصل بواو نحو (إِنَّهُ هو)، (إِنهُ أنا)، وإن كان المتحرك قبله كسراً فالأصل أن يوصل بياء، نحو: ﴿**يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً**﴾(١)، وإن تقدمه ساكن فإنهم اختلفوا في صلته وعدم صلته، وأما الذي قبل ساكن، فإن تقدمه كسرة أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة نحو: ﴿**عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ**﴾(٢)، ﴿**بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ**﴾(٣) وإن تقدمه فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة(٤)، نحو: ﴿**فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ**﴾(٥)، و﴿**تَحْمِلُهُ الْمَلائِكَةُ**﴾(٦)، والأصل أن يوقف على هذه الهاء في جميع سياقاتها الصوتية السابقة بالسكون.

غير أنه جاءت هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم في مواضع كثيرة ساكنة وصلا ووقفا، مثل: قراءة عاصم من رواية شعبة(٧) (يرضهْ)(٨)؛ حيث سكنت الهاء، مما دعا بعض النحويين إلى توهم أن السكون هو علامة الجزم، أو أن القارئ توهم أن الهاء من بنية الكلمة، وأثبت عليها العلامة الإعرابية، والمواضع في القرآن الكريم كثيرة نذكر منها:

قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ**

(١) سورة البقرة، آية٢٦.

(٢) سورة الكهف، آية١.

(٣) سورة الفتح، آية١٠.

(٤) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١/ ص٣٠٤.

(٥) سورة التوبة، آية٤٠.

(٦) سورة البقرة، آية ٢٤٨.

(٧) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: صـ٢١٠، ص٥٦٠، و أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة: ج٦/ ص٩٠، والنيسابوري، المبسوط في القراءات العشر، صـ١٦٦، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج٤/ ص٥٢١، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٩/ ص١٨٧ والألوسي، روح المعاني، ج١٢/ ص٢٣٤.

(٨) سورة الزمر، آية ٧.

بدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾(١). وقوله تعالى: ﴿ **مَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾**(٢)، وقوله تعالى: ﴿ **قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾**(٣)، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾**(٤)، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾**(٥)، وقوله تعالى: ﴿ **اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ﴾**(٦)، وقوله تعالى: ﴿ **إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾**(٧)، وقوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ﴾**(٨)، وقوله تعالى: ﴿ **أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾**(٩)، وقوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾**(١٠).

ولم تلق مثل هذه اللغة قبولا لدى بعض النحويين وفق قواعدهم المعيارية، وأرادوا أن يخرجوها على قواعدهم، فقالوا بالتوهم، وقد خرج النحويون والمعربون سكون الهاء على الآتي:

أولا: التوهم: وقد ذكره الفراء في معاني القرآن (دون تاريخ، ج١ / ص٢٢٣) حين وجه تسكين الضمير في قوله تعالى: (يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ)، "كان الأعمش وعاصم

(١) سورة آل عمران، آية ٧٥.

(٢) سورة آل عمران، آية ١٤٥.

(٣) سورة الأعراف، آية١١١.

(٤) سورة طه، آية٧٥.

(٥) سورة النور، آيه٥٢.

(٦) سورة النمل، ٢٨.

(٧) سورة الزمر، آيه٧.

(٨) سورة الشورى، آية ٢٠.

(٩) سورة البلد، آية٧.

(١٠) سورة الزلزلة، آية ٧، ٨.

يجزمان الهاء في يؤده، و(نُوَلِّهِ ما تَوَلَّى)، و(أَرْجِهْ وَأَخاهُ)، و(خَيْراً يَرَهُ)، و(شَرًّا يَرَهُ). وفيه لهما مذهبان: أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هُوَ فيما قبل الهاء. فهذا ـ وإن كان توهما ـ خطأ"(١). ويفهم من كلامه أن القارئين توهما أن الهاء لكونها آخر حروف الكلمة استقبلت الحكم الإعرابي ولم يلتفتا إلى المحذوف.

وحكى ابن خالويه توجيه القراءة على التوهم عند بعضهم: "والحجة لمن أسكن: أنه لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالا لا يمكن انفصالها منه توهّم أنها آخر الفعل، فأسكنها تخفيفا، ليدل بذلك على الجزم"(٢).

ثانيا: إجراء الوصل مجرى الوقف(٣): وهي ظاهرة فاشية في كلام العرب، وقد عزيت هذه اللغة إلى أزد السَّراة، أنهم يسكنون هذه الهاء في الوصل أيضا، وهذا بالطبع إذا وقعت الهاء قبل متحرك، ومن ذلك قول الشاعر:

فظلْتُ لَدَى الْبيت العَتيقِ أُخيلُهُ... ومِطْوايَ مُشْتاقان لَهْ أَرقانِ(٤)

وقد ذكر ابْن جني أن الشاعر هنا جمع بَين اللغتين: إثبات الواو في (أخيلهو)، وتسكين الهاء في قوله: (لهْ)، وقال: "وليس إسكان الهاء في (لهْ) عن حذف لحق بصيغة الكلمة؛ لكن ذاك لغة(٥). ومثله ما روى عَن قطرب من قَول الشاعر:

وأشرَبُ الماءَ ما بيِ نَحْوَهُو عَطَشٌ إلاّ لأنَّ عُيونَهْ سَيْلُ واديها(٦)

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ج١/ ص٢٢٣.

(٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص: ٣٠٨.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١/ ص١٢٩. وابن السراج، الأصول في النحو، ج٣/ ص٤٦١.

(٤) ورد البيت بروايات متعددة، وهو معزو إلى يعلى الأحولي الأزدي في: المبرد، المقتضب، ج١/ ص٣٩، حيث أسكن هاء الغائب من (لَهْ)، وابن السراج، الأصول في النحو، ج٣/ ص٤٦١ و ابن جني، الخصائص، ج١/ ص١٢٩.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٧١.

(٦) البيت مجهول القائل، وهو في ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٧٢، وأبو حيان الأندلسي، ج٢/ ص٥٠٢.

فقد جمع بين اللغتين، فقال: (نحوهو) بالواو، وقال (عيونهْ) ساكن الهاء[١].

وقد حمل على تلك اللغة أيضا قراءة ابن عباس: (وَنَادَى نُوحٌ ابنهْ)[٢]، بسكون الهاء[٣]، ونقل الرازي أن الزجاج كان يقول: "هَذَا غَلَطٌ مِنَ الرَّاوِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَمَا غَلِطَ فِي بارِئِكُمْ بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَخْتَلِسُ الْحَرَكَةَ، وَاحْتَجَّ الزَّجَّاجُ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِأَنْ قَالَ: الْجَزَاءُ لَيْسَ فِي الْهَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيمَا قَبْلَ الْهَاءِ، وَالْهَاءُ اسْمُ الْمُكَنَّى، وَالأَسْمَاءُ لا تُجْزَمُ فِي الْوَصْلِ"[٤].

صحيح أن الأسماء لا تجزم لكن ربما نقلوا الحركة قبل الحذف، ولا يؤخذ بقول الزجاج؛ لأن هذه اللغة رويت عن العرب، وقد عُرف عن الزجاج ردّه للّغات التي لم يسمعها عن العرب، قال صاحب الدر المصون: "وكان الزجاج يَضْعُف في اللغة، ولذلك رَدَّ على ثعلب في (فصيحه) أشياءَ أنكرها عن العرب، فردَّ الناس عليه ردَّه، وقالوا: قالتها العرب، فحفظها ثعلب ولم يحفظْها الزجاج"[٥].

ولم يكن الزجاج وحده من غلّط الإسكان؛ بل سبقه الفراء[٦]، والمراد هنا تخطئة التخريج وليس القراءة، فمن خرجها على توهم أن الهاء هي آخر الفعل وسكنت فهذا خطأ بيّن؛ والوجه الصحيح أن بعض العرب يسكنون الهاء، وقد ورد عنهم الحذف، وهي لغة "حَفِظَها الأئمة الأعلام كالكسائي والفراء، وحكى الكسائي عن بني عُقيل وبني كلاب: (إنَّ الإنسان لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ)[٧] بسكون الهاء وكسرها من غير إشباع، ويقولون: (لَهْ مال) و(لَهُ مال) بالإسكان والاختلاس"[٨].

(١) ابن جني، الخصائص، ج١/ ص٣٧٢.

(٢) سورة هود، آية ٤٢

(٣) ابن جني، المحتسب، ج١/ ص٣٢٣

(٤) الرازي، تفسير الرازي = مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ج٨/ ص٢٦٣.

(٥) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣/ ص٢٦٤.

(٦) الفراء، معاني القرآن ج١/ ص ٢٢٣.

(٧) سورة العاديات، آية٦

(٨) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣/ ص٢٦٣.

ولعل تخريجها على إجراء الوصل مجرى الوقف يقويه كثرة هذه الظاهرة في لغة العرب.

تحريك (ياء) المتكلم المدغم فيه بالكسر

قال تعالى: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قراءة الجماعة ورواية إسحاق الأزرق عن حمزة (بمصرخيَّ) بتحريك الياء الثانية بالفتح، وقرأ حمزة ويحيى بن وثاب والأعمش وحُمران بن أعين وجماعة من التابعين بكسر الياء(١).

واختلفوا في كسر الياء من مصرخي؛ فتعددت الآراء في تأويل كسر الياء في كلمة "بِمُصْرِخِيِّ"؛ وأهمها:

أن الكلمة مكونة من ثلاث ياءات: الأولى للجمع، والثانية للإضافة، أما الثالثة فهي ياء زيدت للمد؛ ثم حُذفت ياء المد، فبقيت الياء المشددة مكسورة(٢).

حملَ الفراءُ هذه القراءة على توهم القراء الثلاثة: أن الباء في "بِمُصْرِخِيِّ" هي الخافضة لآخرها. والقراء الثلاثة الذين قرأوا بالكسر هم يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة. "قَالَ الفراء: ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى؛ فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بِمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ"(٣).

يرى العكبري أن الياء الأولى ياء الجمع، والثانية ضمير المتكلم، ويقرأ بكسرها وهو ضعيف بسبب الثقل(٤).

والذي يعني الدراسة من هذه الآراء: هو رأي الفراء، الذي نسب الوهم إلى

(١) الخطيب، معجم القراءات، ج٤ / ص ٤٧٣-٤٧٤.

(٢) ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ج١ / ص٤٠٣.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ج٢ / ص٧٥.

(٤) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ٧٦٧.

القارئ؛ حيث ظن القارئ أن الياء الأخيرة من الكلمة هي جزء منها؛ وأن الباء في بداية الكلمة تجر الياء في آخرها، ولم يلتفت القارئ إلى أنها ياء المتكلم، وهي ليست جزءا من الكلمة. فوقف العماء مواقف متباينة من هذه القراءة؛ فوصفت بصفات كالبعد والقبح واللحن والضعف والكراهة والغلط والشذوذ والوهم، وممن طعن بها:

الفراء، قال: "ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بِمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ، ومِمّا نرى أنَّهم أوهموا فِيهِ"(١).

وقال الأخفش: "وبلغنا أن الأعمش قال: بمصرخيّ، فكسره. وهذه لحن لم نسمع بها من أحد من العرب، ولا من أهل النحو"(٢).

وقال الزجاج: "وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وذلك أن ياء الإضافة إذَا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكَتْ إلى الفتح"(٣).

والحق أن التوجيه الصحيح لهذه القراءة هو أن القارئ لم يتوهم؛ بل إنه كسر ياء الإضافة، ومنها الياء المشددة في "بِمُصْرِخِيِّ" لغة صحيحة ثابتة، وممن قال بذلك: ابن الأنباري، وأبو حيان، والألوسي، وأبو عمرو بن العلاء، والمرادي، والقشيري، وغيرهم.

قال الألوسي: "وبالجملة لا ريب في صحة تلك القراءة، وهي لغة فصيحة، وقد روي أنه تكلم بها رسول الله ﷺ"(٤).

(١) الفراء، معاني القرآن، ج٢/ ص٧٥.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج٢/ ص٤٠٧.

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٣/ ص١٥٩.

(٤) الألوسي، تفسير الألوسي = روح المعاني، ج٧/ ص١٩٩.

ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع؛ فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها؛ كعليه ولديه، وقد يكتفون بالكسرة، وذلك لغة أهل الموصل وكثير من الناس اليوم، وقد حسنها أبو عمرو، وهو إمام لغة وإمام نحو إمام قراءة وعربيّ صحيح(١)، ورووا بيت النابغة:

عَلَيَّ لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ... لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ(٢)

ومن السماع الذي يعضد هذه القراءة: قراءة أبي عمرو بن العلاء قوله تعالى: "يا بنيَّ" بكسر الياء في ستة مواضع(٣)، وهو إمام من أئمة اللغة والنحو والقراءة.

أما من جهة القياس: فإن الأصل في التقاء الساكنين أن يؤدي إلى الكسر(٤)، كما ذكره الأنباري الزمخشري والعكبري وغيرهم.

ويفسر أبو شامة رأي قطرب فيذكر "أن هذه الياء شابهت هاء الضمير التي تُوصل بواو إذا كانت مضمومة، وبياء إذا كانت مكسورة، وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة، ووجه المشابهة أن الياء ضمير كالهاء، كلاهما على حرف واحد، يشترك في لفظه النصب والجر، وقد وقع قبل الياء هنا ياء ساكنة، فكسرت كما تكسر الهاء في عليه، وبنو يربوع يصلونها بياء، كما يصل ابن كثير نحو عليه بياء، وحمزة كسر هذه الياء من غير صلة؛ لأن الصلة ليست من مذهبه، وأصل

(١) ينظر رأي قطرب في الألوسي: تفسير الألوسي = روح المعاني، ج٧/ ص١٩٩.

(٢) البيت بفتح الياء للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٩، وبكسرها في: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢/ ص ٤٩. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج١/ ص٦٩، والألوسي، تفسير الألوسي = روح المعاني، ج٧/ ص١٩٩.

(٣) نذكر منها قَوْله تعالى في سورة لقمان: (يَابُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّه).[لقمان: ١٣]، وقوله تعالى: (يَابُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ). [لقمان: ١٦]، وقوله تعالى: (يَابُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ) [لقمان: ١٧]، حيث قرأ وَقَرَأَ أَبُو بكر عَن عَاصِم ﴿يَا بني﴾ بِكَسْرِ الْيَاء فِيهِنَّ وَكَذَلِكَ قَرَأَ نَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى. ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص: ٥١٣.

(٤) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/ ص٦١١، العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢/ ص٨٠، وابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، ج١/ ص٢٦١.

مصرخي مصرخيني؛ حذفت النون للإضافة فالتقت الياء ـ التي هي علامة الجر ـ مع ياء الإضافة، فأدغمت فيها"(١).

ومن ثم يتضح أن هذه القراءة صحت سماعا في لغة العرب، وصحت قياسا؛ لأن كسر الياء فيها تأثر بالكسرة قبلها، أو بكسرة الهمزة بعدها، كي يكون عمل اللسان واحدا، وهذا يميل إليه قبائل البدو.

معاملة جمع التكسير معاملة جمع التصحيح

في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ﴾ [الشعراء: ٢١٠].

قرأ الحسن ومحمد بن السميفع والأعمش وسعيد بن جبير وأبو البرهسم وطاووس (الشياطون) بالواو. والشياطين جمع شيطان(٢)، ومثاله بساتين وبستان، فقد توهم القارئ أنه جمع مذكر سالم، مثل المسلمين والمؤمنين، "وَذَلِكَ لَحْنٌ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ صَحِيحًا عَنْهُ، أَنْ يَكُونَ تَوَهَّمَ أَنَّ ذَلِكَ نَظِيرُ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَذَلِكَ بَعِيدٌ مِنْ هَذَا"(٣).

وقد جمع أبو حيان الأندلسي مجموعة من أقوال العلماء في رد الجمع بهذه الطريق، يقول: "وَقَالَ النَّحَّاسُ: هُوَ غَلَطٌ عِنْدَ جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ. وَقَالَ الْمَهْدَوِيُّ: هُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: غَلِطَ الشَّيْخُ، ظَنَّ أَنَّهَا النُّونُ الَّتِي عَلَى هَجَائِنَ"(٤).

وتوجيه هذه القراءة أنه لما كان آخر الكلمة كآخر (فلسطين) أعربت على النون تارة، وعلى ما قبلها تارة أخرى، كما فعل ذلك بفلسطين(٥). وقيل: إن زيادة

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ٢/ ٢٢٤ لأبي شامة.

(٢) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٦/ ص٤٦٨.

(٣) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج١٩/ ص٤٠٤.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج٨/ ص١٩٦.

(٥) ينظر: الألوسي، روح المعاني: ج١٠/ ص١٣٠.

جمع التكسير سبقتها بزيادتي جمع المذكر السالم، فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف(١).

ودافع بعضهم عن هذه القراءة واجتهد في الوصول إلى ما يخرجها من الغلط؛ قال السيوطي: "تَشْبِيها لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السّالِم، فَنقل من الإعْراب بالحركات إِلَى الإعْراب بالحروف. قالَ أَبُو حَيّان وَهُوَ من التَّشْبِيه البعيد الَّذِي يَقع نَحوه مِنْهُم على جِهَة التَّوَهُّم، وَهُوَ شَبيه بهمز معائش ومصائب"(٢).

وقد نقل عن العرب نظيره، يقول الثعلبي: "وسمعت أبا القاسم الحبيبي يقول: سمعت أبا حامد الخارزنجي يقول: وسئل عن قراءة الحسن، قال: هو فن وحسن عند أكثر أهل الأدب. غير أن الأصمعي زعم إنّه سمع أعرابيا يقول: بستان فلان حوله بساتون"(٣). وقال يونس بن حبيبٍ: سمِعْت أعْرابِيًّا يقول: دخلْت بساتِين مِنْ ورائِها بساتون، فقلْت: ما أشْبه هذا بِقِراءةِ الحسنِ"(٤).

وقال بعضهم: إن الحسن لم يغلط، وأن أصل اللفظ (شيط) لا (شطن)، فكما كان كذلك قال: شياطون في حال الرفع. وقال الزمخشري (١٤٠٧،): "وحقه أن تشتقه من الشيطوطة وهي الهلاك"(٥). وقال إن الاحتجاج بالقراءة أولى من الاحتجاج بقول العجاج ورؤبة، ممن يحتج بكلامهم على القواعد، ثم إن قارئيها لم يقرؤوا إلا بما سمعوا(٦).

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج١/ ص١٧١.

(٢) السيوطي: همع الهوامع: ١/ ١٧٦.

(٣) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج١/ ص٢٤٣. وينظر: الزمخشري، الكشاف، ج١/ ص١٧٣.

(٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج٨/ ص١٩٦.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ج٣/ ص٣٣٩.

(٦) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج٣/ ص٣٣٩

التنوين لتوهم أصالة الحرف:

في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤].

ورد في (تترا) قراءتان: (تترًا) بالتنوين، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وقتادة وأبي جعفر والحسن والأعرج وشعبة وابن محيصن والشافعي واليزيدي(١)، وقرأ الباقون (تترا) من دون تنوين.

والقول بالتوهم ورد في قراءة من قرأ بالتنوين، قال الثعلبي في توجيهها: "وقرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو (تترىً) بالتنوين على توهّم أنّ الياء أصليّة، كما قيل: مِعْزًى بالياء، ومَعْزًا، وَبُهْمَى بِهِمَا، فأجريت أحيانا وترك اجراؤها أحيانا، فمن نوّن وقف عليها بالألف، ومن لم ينوّن وقف عليها بالياء، ويقال: إنها ليست بياء ولكن ألف ممالة، وقرأه العامّة بغير تنوين مثل غضبى وسكرى، وهو اسم جمع مثل شتّى، وأصله: وترى من المواترة والتواتر، فجعلت الواو تاء مثل التقوى والتكلان ونحوهما"(٢).

والخلاف القرائي هنا له شقان:

الأول الرسم بصورة الألف (تترا) أو بصورة الياء(تترى):

فقد وردت في المصاحف بصورة الألف، وقد احتج بذلك على أنها زائدة، قال ابن زنجلة نقلا عن اليزيدي: "هِيَ من وترت وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّهَا كتبت بِالألف وَهِي لُغَة قُرَيْش وَلَو كَانَت من ذَوَات الْيَاء لكَانَتْ مَكْتُوبَة بِالْيَاءِ ترى كَمَا كتبُوا يخْشَى ويرعى بِالْيَاءِ"(٣).

الثاني: التنوين وعدمه:

أما ترك التنوين وصلا ووقفا فوجهها أنها عوملت معاملة ألف التأنيث "قال أبو

(١) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٦ / ١٧٧.

(٢) الثعلبي، تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٧ / ص٤٧.

(٣) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ٤٨٧.

العباس: وَمَنْ قَرَأَ (تَتْرَا) فهو على (فَعْلى)، كقولك شكوتُ شكوَى، غير منونة؛ لأن فَعْلى لا تنون، ونحو ذلك... لأنها ألف تأنيث"(١) وبذلك يكون الرسم مخالفا لقياس الخط في رسم ألف (فَعْلى)، ولا إشكالية في ذلك؛ فللرسم العثماني طبيعة خاصة لا يحتكم فيها إلى القياس، وإن كانت له دلالاته التي يلجأ إليها في كثير من الأحيان.

أما قراءة التنوين وهو موطن قضيتنا، فهناك علاقة بين التنوين وصورة رسم الألف وهو ما نص عليه صاحب كشف البيان: "كما قيل: معزي بالياء ومعزى وبهمي وبهما فأجريت أحيانا وترك اجراؤها أحيانا، فمن نوّن وقف عليها بالألف"(٢).

ومن هنا يكون القول بالتوهم مقصودا به معاملة ألف (تترا) ـ وهي إما زائدة للتأنيث أو زائد إبدالا من التنوين حالة الوقف وتسقط في الدرج ـ معاملة الألف المبدلة من ياء في نحو (معزي).

ويبدو لي أن إمالة الألف وقفا عند من ينون وصلا هو ما أومأ إلى التوهم، ولولا ذلك لاعتبرنا الألف مبدلة من التنوين دون إشكالية.

وهو ما أشار إليه الطبري بقوله: "فمن جعلها (فَعْلى) وقف عليها أشار إلى الكسر، ومن جعلها ألف إعراب لم يشر؛ لأن ألف الإعراب لا تكسر، لا يقال: رأيت زيداً، فيشار فيه إلى الكسر"(٣).

وقول الطبري (إشارة إلى الكسر) يقصد به الإمالة، قال صاحب الإتحاف: "وعلى الأول لا تمال في الوقف لأبي عمرو؛ لأن ألفها حينئذ كألف (عِوَجًا) و(أمْتا) قال الداني: وعليه القراء، وأهل الأداء على الثاني تمال له والمقروء به هو الأول"(٤).

(١) ينظر: الأزهري، معاني القراءات: ج٢/ ص١٩٠.

(٢) الثعلبي، تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج٧/ ص٤٧.

(٣) البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص: ٤٠٤.

(٤) المرجع السابق، ص٤٠٤.

ثانياً: في الفعل

النصب في موضع الرفع

الأصل في المضارع المجرد من النواصب والجوازم أن يجيء مرفوعا، وقد جاء المضارع الذي يستحق الرفع منصوبا، وذلك في قراءة عاصم برواية شعبة: (كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنين)(١) بضم النون وتشديد الجيم وفتح الياء (نُجِّيَ)(٢)، ورواها هبيرة عن حفص عن عاصم (فَنُنْجِيَ)(٣)، وقد غلّطه بعض المفسرين(٤)، وبالرجوع إلى كتب القراءات لم أجد أحدا ذكر قراءة النصب، ولكنهم ذكروا وجوها في قوله تعالى: (ننجي)، "فإجماع القرّاء على إثبات النونين؛ الأولى علامة الاستقبال، والثانية فاء الفعل، إلا ما قرأه (عاصم) بنون واحدة مضمومة، وتشديد الجيم. فالحجة لمن قرأه بنونين، وإن كان في الخط بنون واحدة أنّ النون تخفى عند الجيم، فلما خفيت لفظا سقطت خطّا، ودل نصب المؤمنين على أن في الفعل فاعلا هو: الله عز وجل"(٥).

والأظهر أن قراءة ابن عامر وعاصم في رواية شعبة: (كَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنين)(٦) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء(٧).

أما رواية ابن هبيرة عن حفص عن عاصم فقد غلّطها ابن عطية؛ لأنه توهَّمَ أنه مضارع باقٍ على رفعه، فأنكر فتحَ لامِه وغلَّط راويَها. وقد رد أبو حيان على ابن

(١) سورة الأنبياء: آية ٨٨

(٢) سورة يوسف: آية ١١٠

(٣) انظر: الخطيب، معجم القراءات القرآنية، ج٤/ ص٣٦١.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٣/ ص ١٣٣.

(٥) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٢٥٠.

(٦) سورة الأنبياء: آية ٨٨

(٧) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢/ ص٣٢٤، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح ج٢/ ص٧٦٢.

عطية وقال: "وَلَيْسَتْ غَلَطًا، وَلَهَا وَجْهٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالْجَزَاءَ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهُمَا الْمُضَارِعُ مَنْصُوبًا بِإِضْمَارِ أَنْ بَعْدَ الْفَاءِ"(١). فابن عطية لم يلتفت للقاعدة، وظن أن الفعل مرفوع باق على رفعه، وعندما لم يوافق الفتح ما رآه من وجه الرفع غلّط راويها.

الجزم على التوهم

قرئ (أَلَمْ تَرَ) بسكون الراء، في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**﴾ [البقرة: ٢٤٣].

وفي تلك القراءة وجهان:

أحدهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف.

والثاني: أنه توهَّم أنَّ الراء لام الكلمة، فسكَّنها للجزم؛ كقول الشاعر:

قالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنا سَوِيقا... واشْتَرْ فَعَجِّلْ خادِماً لَبِيقا(٢)

حيث أسكن الراء من (اشترْ)(٣)، وقد ضعفها ابن جني؛ وعلته أنه إذا حذف الألف للجزم فقد وجب إبقاؤه للحركة دليلًا عليها، وكالعوض منها لا سيما وهي خفيفة، إلا أنه شبه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافًا(٤).

قال أبو حيان: "وتوجيه آخر؛ وهو أن (ترى) حذفت العرب ألفها في قولهم: (قام القوم ولو ترى ما زيدٌ)، كما حذفت ياء (لا أبالي) في (لا أبال)، فلما دخل

(١) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج٦ / ص٣٣٦.

(٢) البيت من بحر الرجز، وهو معزو إلى عذافر الكندي، وقد ورد بروايات متعددة في ابن بري، في التعريب والمعرب، ص٨٠، والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ج٤ / ص٢٢٦) (الزبيدي، تاج العروس، ج١٥ / ص٤٣٨، (ب خ س).

(٣) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢ / ٢٠٤ وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير: ج٢ / ص٥٦٠، ج٣ / ص٦٧٣، ص٦٧٤.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص، ج٢ / ص٣٤٢، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج٢ / ص٤٠٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٥ / ص٢٩٠.

الجازم تخيل أن الراء هي آخر الكلمة فسكنت للجازم، كما قالوا في (لا أبالي): (لم أُبَل)، تخيلوا اللام آخر الكلمة"(١).

وقيل: هي لغة قومٍ لم يكتفوا في الجزم بحذف حرف العلَّة، وقد رُجِّح الأول ـ وهو إجراء الوصل مجرى الوقف ـ لكثرة وروده في القرآن(٢).

وَقَدْ قرئ بها في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نافَقُوا)(٣)، وقوله: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ)(٤)، وقوله: (أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ)(٥).

وإذا كان قد ورد عند العرب حذف حرف العلة من غير جازم، أو إن شئت قلت: تقصير الصائت الطويل إلى صائت قصير كما في قولهم: (لا أبالِ)، بدلا من (لا أبالي) فلا مانع من أن نقصر الصائت القصير أيضا فيترك الصوت ساكنا، خاصة أن هذا الحذف لم يؤثر في خلل تركيبي يفضي إلى تغير دلالي، وإلا كان مثل هذا الإسكان مرفوضا، لذا أرى قبول مثل هذا التغير من الوجهة الوصفية، وإن رفضت معياريا، فالقراءة شاذة وإن لم تمثل القرآن بخروجها عن ضابط القراءة الصحيحة، فهي تمثل لغة بعض العرب في إسكان الحرف الأخير، الذي حقه أن يأخذ حركة المحذوف.

بناء الأمر المعتل الآخر على السكون تخفيفا

في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿**رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا**﴾ [فصلت: ٢٩].

وقرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (أَرْنَا) ساكنة الراء(٦).

(١) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج٦/ ص٤٢٤.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ج٢/ ص٥٠٦، وابن عادل، واللباب في علوم الكتاب، ج٤/ ص٢٤٧.

(٣) سورة الحشر، آية ١١

(٤) سورة المجادلة، آية ١٤

(٥) سورة الفرقان، آية ٤٥

(٦) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج٦/ ص١٢٣.

وروى اليزيدي عن أبي عمرو (وَأَرْنَا)[١] بين الكسر والإسكان. وقرأ الباقون (أرِنَا) مكسورة مثقلة[٢]. وتوجيه هذا أن مَنْ قَرَأَ (أَرْنَا) سواء في (أَرْنَا)[٣] أو (وَأَرْنَا)[٤] في الآيتين، بسكون الراء، فالتخريج واحد؛ وذلك لأن الأصل كان (أَرْئِنَا)، فلما حذفت الهمزة، تركت الراء على حالها ساكنة، ولم تنتقل إليها حركة الهمزة وهي الكسرة. ومن كسر الراء نقل حركة الهمزة المحذوفة إلى الراء، ويرى الطبري أن "من سكّن (الراء) من (أرنا)، توهم أن إعراب الحرف في(الراء)، فسكنها في الجزم، كما فعلوا ذلك في(لم يكن) و(لم يك)"[٥]، ويرى الأزهري أن من كسر الراء أجراه على (أرَى) (يُرِى)، فحرك الراء من (أرِنا)[٦].

ويرى ابن عطية أن من قرأ بالإسكان خفف[٧]؛ لأن في الكسرة ثقلا، فينطقون بالسكون نوعا من التخفيف، كما فعلوا في (فَخِذ) خففوها (فَخْذ)، وقد ورد هذا التخفيف عند العرب، ومنه قول الشاعر:

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلَؤُهَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِئُوا[٨]

ويرى الشوكاني أنهما لُغَتَانِ بِمَعْنًى وَاحِدٍ. وَقَالَ الْخَلِيلُ: إِذَا قُلْتَ أَرِنِي ثَوْبَكَ بِالْكَسْرِ، فَمَعْنَاهُ بَصِّرْنِيهِ، وَبِالسُّكُونِ: أَعْطِنِيهِ[٩].

---

(١) سورة البقرة، آية ١٢٨

(٢) ينظر تخريج القراءة في الأزهري: معاني القراءات، ج٢/ ص٣٥٣.

(٣) سورة فصلت، آية ٤٩.

(٤) سورة البقرة، آية ١٢٨.

(٥) الطبري، جامع البيان، ج٣/ ص٧٩.

(٦) ينظر: الأزهري، معاني القراءات، ج٢/ ص٣٥٣.

(٧) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج٥/ ص١٤.

(٨) هذا شاهد تداوله المفسرون على تخفيف (أرْنا)، ينظر الشاهد في هذا شاهد تداوله المفسرون على تخفيف (أرْنا)، ينظر الشاهد في: الألوسي، روح المعاني، ج١/ ص٣٨٤.

(٩) ينظر: الشوكاني، فتح القدير ج٤/ ص٥٩٠، وينظر: الخليل، العين ج٨/ ص٣١٠.

وما ذكره الشوكاني ونقله عن الخليل يتوافق ومعنى البيت السابق؛ لأن البيت يقصد به أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلَؤُهَا، أي: أعطنا إياها نملؤها، وكذلك يتوافق والمعنى الذي ذكره بعض المفسرين في (أرْنا الذين أضلانا) "قيل: معناه أعطنا اللذين أضلانا"(١).

وأرى أن هذه القراءة كسابقتها (ألم ترْ) متى قلنا: إن الأمر مقتطع من المضارع ويبنى على ما يجزم به، فهو أيضا محمول عليه في صيغة الأمر، وهو ما يقوي القراءة الأولى، وإن كانت شاذة؛ لثبوت نظيرها في قراءة متواترة.

دخول الفاء على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي

زعم بعض المفسرين أن الفاء زائدة في قوله تعالى: (وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ)(٢)، على توهم الشرط(٣). وهذه قضية خلافية عند النحاة؛ فقد اختلفوا في الفاء الداخلة على الفعل المقدم معموله في الأمر والنهي، نحو: (زيداً فاضرب)، و(عمرا لا تهن)؛ فذهب قوم منهم الفارسي(٤)، وأبو الفتح الموصلي(٥)، إلى أنها زائدة. ويرى الزجاج أن الفاء دخلت لإفادة معنى الجزائية، والمعنى قم فكبر ربك(٦)، وذهب قوم إلى أنها عاطفة، وقالوا: الأصل في نحو: زيداً فاضرب: تنبه فاضرب زيداً. فالفاء عاطفة على تنبه، ثم حذف الفعل المعطوف عليه، فلزم تأخير الفاء(٧). ويرى الزمخشري أن الفاء لإفادة معنى الشرط، والمعنى: وأي شيء كان فلا تدع تكبيره(٨).

(١) الزمخشري، الكشاف، ج٤/ ص ١٩٨.

(٢) سورة المدثر، آية ٣.

(٣) الألوسي، روح المعاني، ج١٥/ ص ١٣٠.

(٤) ينظر رأي الفارسي في: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٧٣.

(٥) ينظر رأي الموصلي في: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣٠/ ص٦٩٨.

(٦) ينظر رأي الزجاج في: الرازي، مفاتيح الغيب ج٣٠/ ص٦٩٨.

(٧) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٧٣.

(٨) ينظر: الزمخشري: الكشاف، ج٤/ ص٦٤٥.

وتوهم الشرط نابع من أن هذا الموضع يعبر عنه بعض النحاة بأنه: ما يكون العامل فيه جوابًا للأداة (أما) الشرطية المقدرة، ويعبر عنه بعض آخر بما يكون العامل فيه أمرا مقرونًا بالفاء، والمعمول به منصوبًا بفعل الأمر.

وإما أن تكون أداة الشرط (أما) ظاهرة، كما في قوله تعالى: (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)(١)، فالفاء هنا داخلة في جواب (أما) الشرطية الظاهرة في الآية، وإما أن تقدر هذه الأداة، كما في قوله تعالى: (وربك فكبر)، ولا يلاحظ وجودها، فإذا لم "يلاحظ وجودها فتكون الفاء زائدة، والمفعول المتقدم معمولاً لفعل الأمر المتأخر عنه"(٢).

وفي هذه الآية يفترض النحوي بنية الشرط ليسوّغ وجود الفاء، الأمر الذي دعا بعضهم إلى القول بأن الفاء زائدة، وأكثر توجيهاتهم للحركة يدور حول جملة الشرط، سواء بـ(أما) أم بالجملة الشرطية الخالية من أداة الشرط، فالزجاج يرى أن الفاء دخلت لإفادة معنى الجزائية، والمعنى: قم فكبر ربك(٣)، يرى أن الفاء لإفادة معنى الشرط، والمعنى: وأي شيء كان فلا تدع تكبيره(٤). وتخلص الدراسة إلى أن الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، وهذا التقدير هو الذي دعا إلى القول بالتوهم عند بعضهم.

(١) سورة الضحى، آية ٩

(٢) عباس حسن، النحو الوافي، ج٢/ ص٩٠، الحاشية.

(٣) ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣٠/ ص ٦٩٨.

(٤) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج٤/ ص٦٤٥.

المبحث الثاني: القضايا الصرفية

الميم من كلمة (المحال) بين الزيادة والأصالة

جاء في اللسان: "شَدِيدُ المِحَال، أَي: شَدِيدُ الْكَيْدِ وَالْمَكْرِ"(١). وقَالَ ابنُ عَرَفَةَ: "المِحال: الجِدال، ماحَلَ، أَي: جادَل. قيل: المِحال: الْعَذَاب، وَأَيْضًا: العِقاب، وَبِهِمَا فُسِّرَ أَيْضا: شديدُ المِحال"(٢)، لكن روي عن ابن قتيبة أن أصل المحال الحَوْل من (حول)، وأن الميم زائدة، قال الأزهر: "قَالَ القتيبي فِي قَول الله جلّ وعزّ: أَي شَدِيد الكيد المَكْرِ. قَالَ وأصل المِحَالِ الحيلةُ... قلت: وَقَول القتيبي أصل المِحال الحيلةُ غلطٌ فاحشٌ، وَأَحْسبهُ توهم أَن مِيم الْمِحَال مِيم مِفْعل وَأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ الأَمر كَمَا توهمه"(٣).

فيكون التحليل على هذا التوهم: أن (المحال) على (مِفْعَل) من (حول)، وأن الميم زائدة، فنقلت حركة الواو إلى الحاء، ثم قلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتكون الميم زائدة على الجذر.

والحق أن هذا التوهم يخرج بالكلمة عن جذرها اللغوي (م ح ل) إلى (ح و ل)، وهو ما يبعد دلالتها عن السياق القرآني، فالجذر (م ح ل) أَصْلٌ صَحِيحٌ لَهُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا قِلَّةُ الْخَيْرِ، وَالآخَرُ الْوِشَايَةُ وَالسِّعَايَةُ. وَالْمَعْنَى الآخَرُ مَحَلَ بِهِ، إِذَا سَعَى بِهِ. وَفِي الدُّعَاءِ: (لا تَجْعَلِ الْقُرْآنَ بِنَا مَاحِلاً)، أَيْ: لا تَجْعَلْهُ يَشْهَدُ عِنْدَكَ عَلَيْنَا بِتَرْكِنَا اتِّبَاعَهُ، أَي: اجْعَلْنَا مِمَّنْ يَتْبَعُ الْقُرْآنَ وَيَعْمَلُ بِهِ(٤)، و(المحال) مأخوذة من (المماحلة) وهي من النَّاس: الْعَدَاوَة، وَمن الله عز وَجل: الْعِقَاب أَي شَدِيد الْعِقَاب(٥).

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج١١/ ص٦٢٠.

(٢) الزبيدي، تاج العروس، ج٣٠/ ص٣٦٥.

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة، ج٥/ ص ٦٢.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٥/ ص ٣٠٢.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج١/ ص٥٦٨.

أما الجذر (ح و ل) فهو أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَحَرُّكٌ فِي دَوْرٍ. فَالْحَوْلُ الْعَامُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحُولُ، أَيْ: يَدُورُ. وَيُقَالُ: حَالَتِ الدَّارُ وَأَحَالَتْ وَأَحْوَلَتْ: أَتَى عَلَيْهَا الْحَوْلُ. وَأَحْوَلْتُ أَنَا بِالْمَكَانِ وَأَحَلْتُ، أَيْ: أَقَمْتُ بِهِ حَوْلاً..... وَالْحِيلَةُ وَالْحَوِيلُ وَالْمُحَاوَلَةُ مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ لأَنَّهُ يَدُورُ حَوَالَيِ الشَّيْءِ لِيُدْرِكَهُ(١).

كما أن المحال لو كانت من (حول) كما تُوُهِّم، فَإِنَّهُ يَجِيء بِإِظْهَار الْوَاو وَالْيَاء، مثل المِزْوَدُ والمِرْوَدُ والمِجْول والمِحْوَر والمِزْيَلُ والمِعْيَر وَمَا شاكلها، وفي كلمة المحال أعلّت الواو وقلبت ألفا، وَإِذا رَأَيْت الْحَرْف على مِثَال فِعَالٍ أولُه ميمٌ مكسورةٌ فَهِيَ أَصْلِيَّة، مثل مِيم مِهاد ومِلاك ومِراس ومِحال وَمَا أشبهها(٢).

وعلى هذا يكون توهم أن (المحال) من الجذر (ح ول) بعيد عن الصواب؛ من الوجهة الدلالية ومن الوجهة التصريفية.

همز الألف لالتقاء الساكنين

توهم الصرفيون انفتاح الألف لانفتاح ما قبلها فأبدلوها همزة، كما أبدلوا الواو همزة على تَوَهُّمِ أنها مضمومة لانضمام ما قبلها. ومن الشواهد على هذا الإبدال: (الضَّأَلِّينَ)(٣)؛ قراءة أيوب السختياني(٤) لقوله تعالى: (ولا الضَّأَلِّينَ)... و(جَأَنٌّ) : قراءة عمرو بن عبيد(٥) لقوله تعالى: (إِنْسٌ وَلا جَانٌّ)(٦).

ويمكننا دراسة هذه الحالات من خلال قوله تعالى: (الضَّأَلِّينَ) وقد ضبطها

---

(١) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج٢ / ص١٢١. (ح و ل).

(٢) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ج٥ / ص٦٢.

(٣) سورة الفاتحة، آية ٧.

(٤) ينظر : الخطيب، معجم القراءات، ج١ / ص٢٤.

(٥) ينظر : المرجع السابق، ج٩ / ص٥٥.

(٦) سورة الرحمن، آية ٣٩.

ابن جني بالمثال بوزن الضَعَلِّين[١]، وقال: "واعلم أن أصل هذه ونحوه: الضاللين، وهو (الفاعلون) من ضلَّ يضل، فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأُدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان: الألف واللام الأولى المدغمة، فزيد في مدة الألف، واعتُمدت وطأة المد، فكان ذلك نحواً من تحريك الألف؛ وذلك أن الحرف يزيد صوتًا بحركاته كما يزيد الألف بإشباع مدته"[٢].

ويقال: إنهم سألوا صاحب القراءة لم همزت؟ "فقال: إن المدة التي مددتموها أنتم لتحجزوا بها بين الساكنين هي هذه الهمزة التي همزت"[٣].

وقد عللوا لذلك بأن العرب تكره اجتماع الساكنين، وإن كان مما يجوز، ولذا قلبوا الألف همزة لما وقع بعده ساكن؛ لكونها حرفا ضعيفا. قال العكبري: "وهي لغة فاشية في العرب في كل ألف وقع بعدها حرف مشدد"[٤].

والذي نراه أن ما حدث في هذه الكلمة هو نوع من الفرار من المقطع الطويل (ص ح ح ص)، الذي تنفر منه العربية إلا في سياقات صوتية خاصة، كالوقف، أو لعلة أمن اللبس، وهو ما حدث في صيغة (الضال)؛ فقد قبل النظام الصوتي في العربية مثل هذا المقطع في مثل هذا السياق؛ حتى لا يؤدي التخلص منه إلى اللبس بصيغة (ضلّ)، فأبقت عليه، بل مكنته بالمد اللازم محافظة عليه كما هو معلوم عند أهل الأداء، لكن العربي تخلص منه بطريقة أخرى، عن طريق تحويل المقطع الطويل (ضالْ) (ص ح ح ص) إلى مقطعين (ضَـ/أَلْ) (ص ح / ص ح ص)، فعلى هذا تكون الهمزة مزيدة في مثل هذا التشكيل الصوتي، أو يقال: إننا قصرنا

(١) ينظر: ابن جني المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١/ ص٢٤٨.

(٢) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ج١/ ص٤٦.

(٣) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص٣٤.

(٤) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١/ ص١٢.

الصائت الطويل وجئنا بصامت الهمزة محركة.

همز الواو لمخالفة الضمة قبلها

علل الصرفيون بعض التغيرات في حروف العلة وإبدالها بالهمزة، ومثال ذلك كلمة (يوسف)؛ قرأها طلَحَة بن مُصَرِّف (يُؤْسِفَ) قِرَاءة لقوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ)(١) بالْهَمْزِ وكَسْرِ السِّين(٢). وكذلك (بالسُّؤْقِ) مهموزة الواو، قراءة ابن كثير(٣) لقوله تعالى: (بَالسُّوقِ وَالأَعْنَاقِ)(٤)، و(مُؤْصَدَةٌ): من قوله عز وجل: (إِنَّهَا عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةٌ)(٥). قرأ أبو عمرو وحمزة ويعقوب بخلاف عنه، والشيزي عن الكسائي وخلف واليزيدي والحسن والأعمش (موصدة) بالهمزة، وقرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وابن كثير والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر ويعقوب بخلاف عنه (موصدة) بالواو(٦).

في الشواهد الثلاثة الماضية، تم إبدال الواو التي سُبقت بضمة همزة، على تَوَهُّمِ أن الضمة على الواو نفسها.

ومن النحويين من يتوهم أصل كلمة (يوسف) من (آسف) (يؤسف) ويكسرون السين، مثل (يونس) من (آنس) (يؤنس) فيهمزونه.. "قال أبو حاتم: يجب إذا كسروا أن يهمزوا لأنهم يتوهّمونه من آنس يؤنس وآسف يؤسف. قال: وقال أبو زيد: بعض العرب يقول يونس ويوسف"(٧).

ويمكن لنا القول بأن الهمز وعدمه لغتان استخدمتهما العرب في كلامهم، وإن

(١) سورة يوسف، آية ٧

(٢) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج٤ / ص١٧١.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ج٨ / ص١٠١.

(٤) سورة ص، آية ٣٣

(٥) سورة الهمزة، آية ٨

(٦) ينظر: الخطيب، معجم القراءات، ج١٠ / ص٥٨٠.

(٧) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص٤٣.

كان لفظ (يوسف) أعجمي "قال الفراء: (يوسف). بضم السين من غير همز، لغة أهل الحجاز، وبعض بني أسد يقول: (يؤسف)، بالهمز، وبعض العرب يقول: (يوسِف) بكسر السين، وبعض بني عُقيل يقول: (يوسَف) بفتح السين"(١).

وعلى كل لا يخفى ما بين الهمزة وأحرف المد من وشائج صوتية فالتبادل بين الهمزة وأحرف العلة تبيحه القوانين الصوتية؛ لوجود العلاقة الصوتية القوية بين الهمزة وتلك الأحرف، فإذا علمنا أن الهمزة تخرج من بين الوترين الصوتيين، أدركنا العلاقة بينها وبين أصوات المد، فهذه الأصوات على اختلاف أشكالها قصيرة وطويلة، تعتمد في تكوّنها الصوتي على اهتزاز الوترين الصوتيين بكثرة تفوق غيرها من الصوامت المجهورة، ثم ترشح هذه الاهتزازات من خلال صناديق الرنين التي يمثلها الجوف الذي يملأ فراغه اللسان، فيشكل هو والشفتان بأوضاعهما المختلفة الفروق المميزة بين الحركات الثلاث؛ لذا كان الوتران الصوتيان مصدرا أصيلا لهذه الصوائت، أي أنهما نقطة انطلاق للهمزة والصوائت معا، لذلك كان تسهيل الهمزة التي مخرجها من هذين الوترين يعني أن تجنح إلى حركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة والياء المدية، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو المدية.

تداخل لغتي الكسر والضم في (الحبك)

ومن توهم القارئ في قوله تعالى: (والسماء ذاتِ الحُبُك)(٢)، في القراءة التي بكسر الحاء وضم الباء؛ (والسماء ذاتِ الحِبُك) وقد قرأها أبو مالك الغفاري والحسن وأبو السمال(٣). فقد فسر العلماء تحريك حرف الحاء بالكسرة بتفسيرين: الأول: وهو ما ذهب إليه ابن جني وابن عطية من أن المتكلم أراد أن يقرأ

(١) الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ص٢/ ص٥٠.

(٢) سورة الذاريات، آية ٧.

(٣) ينظر الخطيب، معجم القراءات، ج ٩/ ص١٢٥.

بكسرتين فعندما نطق الكسرة الأول توهم (الحبك) قراءة الضم بعد أن كسر الحاء فضم الباء وهي الأصح فعدل عن الكسر.

والثاني: "أن يكون كسر الحاء إتباعا لكسر تاء (ذات)، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين"(١) فأتبع حركة الحاء في كلمة (الحِبُك) إلى حركة التاء في كلمة (ذاتِ) دون اعتبار لحركة اللام؛ لأنها ساكنة. كما أتبع من قرأ: (الْحَمْدُ لُلَّهِ) بضم اللام(٢) إتباعًا لضم الدال قبلها، وباب الإتباع واسع في القراءات، ولكن الفرق في هذه القراءة وجود مورفيم (أل) التعريف كاملا بين الكلمتين، وكذلك عدم وجود وزن (فِعِل)؛ لذا يمكننا تفسير ما حدث بالمماثلة الصوتية بين حركة نهاية (ذات) و بداية (الحبك) ليحدث الانسجام الصوتي.

الخاتمة

تناول هذا البحث أثر التوهم في توجيه القراءة القرآنية، حيث درس مجموعة من الشواهد القرآنية التي خرّجها العلماء على التوهم، وخلص إلى النتائج التالية:

المقصود بالتوهم في القرآن توهم المعربين والمفسرين والرواة علة نحوية أو صرفية، يحمل عليها ما جاء في القرآن من مخالفة لقواعدهم المعيارية التي تعارفوا عليها؛ ولذا اجتهدوا في تخريج كثير من المسائل على هذا الحكم.

والتوهم النحوي: هو افتراض عامل، أو توهم عامل، في التركيب لتعليل الحركة الإعرابية. كما أن التوهم الصرفي توهم علة غير موجودة في الصيغة أو البنية لتفسير خروجها على مقررات النظام الصرفي.

تعددت آراء العلماء في قضية الأخذ بالتوهم في القرآن الكريم، فتحرّز بعض النحويين من استخدام لفظ (التوهم) أو (الوهْم) في القرآن، وذلك لأن القرآن

(١) المرادي، الجنى الداني، ج٣ / ص١٥١٣.

(٢) ينظر الخطيب، معجم القراءات، ج ١ / ص٤.

الكريم وحي منزل؛ لذا شنّع بعضهم القول بمصطلح التوهم في القرآن على النحويين، الأمر الذي جعل بعض العلماء يقولون بعدم وجوده في القرآن.

استخدم العلماء مصطلحات كثيرة للدلالة على التوَهْم نذكر منها (الوَهَل) و(الخطأ) و(الغلط). ولم يسلم النحويون من الوهم في تخريجاتهم لما وجدوه مخالفا لقواعدهم، فقد تكون لهجة عربية ينطق بها بعض العرب، ولم يسمعها النحوي.

لجأ النحويون إلى التوهم تفسيرا لخروج المتكلم على مقررات النظام النحوي الذي أقره المنهج المعياري، ولم يقتصر التوهم على النحاة فقط، بل توهم المفسرون والقرّاء والرواة.

اشتهر التوهم في باب العطف، فكثيرا ما يذكرون في التعليل لبعض أنواعه (الحمل على التوهم).

المصادر والمراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله. شرح التصريح على التوضيح. بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٠٠٠ م.
- الأزهري، محمد بن أحمد. تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي ط١. ٢٠٠١.
- الأزهري، محمد بن أحمد. معاني القراءات. الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود. ١٩٩١.
- الألوسي، محمود بن عبد الله. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تحقيق علي عبد الباري عطية. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. ١٤١٥هـ.
- ابن بري، عبد الله بن بري. في التعريب والمعرب. تحقيق: إبراهيم السامرائي. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة. بدون تاريخ.
- البنا، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق: أنس مهرة، لبنان. دار الكتب العلمية، ١٤٢٧، ٢٠٠٦م.
- الثعلبي، أحمد بن محمد. الكشف والبيان عن تفسير القرآن. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي. ط١. ٢٠٠٢.
- جاد الكريم، عبد الله أحمد. التوهم عند النحاة. القاهرة، مصر: مكتبة الآداب. ط١. ٢٠٠١م.
- الجبالي، حمدي. أثر التوهم في بناء القاعدة عند الفراء. مجلة جامعة النجاح للأبحاث. جامعة النجاح. فلسطين. عدد٢. ٢٠٠٥م.
- الجرجاني، علي محمد. كتاب التعريفات. ضبطه مجموعة من العلماء.

بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٨٣.

- ابن الجزري، محمد بن محمد. مَتْنُ »طَيِّبَةِ النَّشْرِ« فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ. تحقيق: محمد تميم الزغبي. جدة، المملكة العربية السعودية: دار الهدى ط١. ١٩٩٤م.

- ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. علي محمد الضباع. المطبعة التجارية الكبرى. بدون تاريخ.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط٤. بدون تاريخ.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. ١٩٩٩.

- ابن جني، ابو الفتح عثمان. المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني دار إحياء التراث القديم. ط١. ١٩٥٤.

- الجوزي، عبد الرحمن بن علي. زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي. ط١. ١٤٢٢هـ.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. البحر المحيط في التفسير. بيروت، لبنان: دار الفكر. ١٤٢٠.

- ابن خالويه، الحسن بن أحمد. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. القاهرة، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية. ١٩٤١.

- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. الحجة في القراءات السبع. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. بيروت: دار الشروق. ط٤. ١٤٠١هـ.

- الخطيب، عبد اللطيف. معجم القراءات القرآنية. دمشق، سوريا: دار سعد الدين. ط١. ٢٠٠٢م.

- ابن دريد، محمد بن الحسن. جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت، لبنان: دار العلم للملايين. ط١. ١٩٨٧م.
- الذبياني، النابغة، ديوان النابغة الذبياني. شرح عباس عبد الستار. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م.
- الرازي، محمد عمر. مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي. ط٣. ١٤٢٠هـ.
- الرضي، محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود. مكتبة الثقافة الدينية. ط١. ٢٠٠٤م.
- الرعيني، أحمد بن يوسف. تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن. المملكة العربية السعودية، كنوز أشبيليا. ط٢. ٢٠٠٧.
- الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس من جواهر القاموس. مجموعة من المحققين، دار الهداية. بدون تاريخ.
- الزجاج، إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي بيروت، لبنان: عالم الكتب. الطبعة الأولى. ١٩٨٨.
- الزركشي، محمد عبد الله. البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه. ١٩٥٧م.
- الزمخشري، محمود بن عمرو. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت، لبنان: دار الكتاب العربي. ط٣. ١٤٠٧هـ.
- ابن السراج، محمد السري. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة. بدون تاريخ.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق، سوريا: دار القلم. بدون تاريخ.

- سيبويه، عمرو عثمان. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي. ط٣. ١٩٨٨.
- السيوطي، عبد الرحمن أبو بكر. الإتقان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ١٩٧٤م.
- السيوطي، عبد الرحمن أبو بكر. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. القاهرة، مصر: المكتبة التوفيقية. بدون تاريخ.
- الشوكاني، محمد علي. فتح القدير. دمشق، بيروت– سوريا، لبنان: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب. ط١. ١٤١٤م.
- الطبري، محمد جرير. جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. ط١. ٢٠٠٠.
- ابن عادل، عمر علي. اللباب في علوم الكتاب. تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٨.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد». تونس: الدار التونسية للنشر. ١٩٨٤م.
- عباس حسن. النحو الوافي. القاهرة، مصر: دار المعارف. ط١٥. بدون تاريخ.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبدالسلام عبد الشافي محمد. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. ط١. ١٤٢٢هـ.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة، مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه. بدون تاريخ.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله

النبهان. دمشق: دار الفكر. ط١. ١٩٩٥م.

- أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر. بيروت، لبنان، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. الحجة للقراء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي. راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق. دمشق، سوريا: دار المأمون للتراث. ط٢. ١٩٩٣م.

- ابن فارس، أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. ١٩٧٩.

- الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. القاهرة، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة. ط١. بدون تاريخ.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. الجمل في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط٥. ١٩٩٥م.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. بدون تاريخ.

- القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية. ط٢. ١٩٦٤م.

- الكفوي، ايوب بن موسى. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. عدنان درويش، و محمد المصري. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة. بدون تاريخ.

- اللبيدي، محمد. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة. ط١. ١٩٨٥م.

- المبرد، محمد يزيد. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. بيروت، لبنان: عالم الكتب. بدون تاريخ.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى. السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة، مصر: دار المعارف. ط٢. ١٤٠٠.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. ط١. ٢٠٠٨م.
- المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. ط١. ١٩٩٢م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر. ط٣. ١٤١٤هـ.
- النيسابوري، أحمد بن الحسين. المبسوط في القراءات العشر. تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي. دمشق، سوريا، مجمع اللغة العربية. ١٩٨١.
- ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل. تقديم إميل بديع يعقوب. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية. ط١. ٢٠٠١م.